

Distr.: General
17 June 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمن العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تسجيل الولادات وحق كل إنسان في أن يُعترف له بالشخصية القانونية في كل مكان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير عرضاً عاماً عن المعدلات العالمية لتسجيل الولادات، وهو حق عالمي من حقوق الإنسان، يعترف به عدد من الصكوك الدولية. وينظر التقرير في نتائج عدم تسجيل الولادات في حقوق الإنسان وأثره، لا سيما وأن الحق في التسجيل عند الولادة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال العديد من الحقوق الأخرى، مثل الحق في الصحة والحق في التعليم. كما يتضمن تحليلاً للعقبات التي تحول دون الوصول إلى تسجيل الولادات، ويضرب أمثلة على الممارسات الجيدة، ويقدم عدداً من التوصيات التي تكفل التنفيذ العالمي لهذا الحق.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-05389 300614 070714



* 1 4 0 5 3 8 9 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٢-١		أولاً - مقدمة
٣	٧-٣		ثانياً - تسجيل الولادات: عرض عام
٤	١٦-٨		ثالثاً - الإطار القانوني الدولي
٧	٣٥-١٧		رابعاً - أثر عدم تسجيل الولادات في حقوق الإنسان
٨	٢٠-١٩		ألف - الحق في التعليم
٨	٢٢-٢١		باء - الحق في الصحة
٩	٢٤-٢٣		جيم - انعدام الجنسية والجنسية والمواطنة
١٠	٢٦-٢٥		دال - عمل الأطفال
١٠	٢٨-٢٧		هاء - الأطفال المخالفون للقانون
١١	٢٩		واو - الزواج المبكر والزواج القسري
١١	٣١-٣٠		زاي - الاتجار بالبشر
١٢	٣٢		حاء - بيع الأطفال
١٢	٣٥-٣٣		طاء - التزاعات المسلحة وحالات الطوارئ
١٣	٤٣-٣٦		خامساً - الإدارة الرشيدة
١٥	٧٢-٤٤		سادساً - التحديات المطروحة فيما يخص التنفيذ
١٥	٥٣-٤٤		ألف - التحديات السياسية والقانونية
١٧	٥٥-٥٤		باء - المعلومات وإذكاء الوعي
١٨	٦٠-٥٦		جيم - القدرة على الاستفادة من نظم تسجيل الولادات
١٩	٦٢-٦١		دال - التكاليف
٢٠	٧٠-٦٣		هاء - التمييز
٢٢	٧٢-٧١		واو - التسجيل في حالات الطوارئ
٢٢	٨١-٧٣		سابعاً - أمثلة على الممارسات الجيدة
٢٤	٨٥-٨٢		ثامناً - ما الذي ينبغي عمله للمضي قدماً

أولاً- مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ٧/٢٢، الذي طلب فيه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تعدّ تقريراً، بالتشاور مع الدول ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، عن العقبات القانونية والإدارية والاقتصادية والمادية وأي عقبات من العقبات الأخرى التي تعوق الوصول إلى تعميم تسجيل الولادات وحيازة وثائق تثبت الولادة، وكذلك عن الممارسات الجيدة التي اعتمدها الدول للوفاء بالتزامها بكفالة تسجيل الولادات، لتقديمه إلى المجلس في دورته السابعة والعشرين.

٢- وتلقت المفوضية مساهمات من الدول والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر الأكاديمية^(١).

ثانياً- تسجيل الولادات: عرض عام

٣- تسجيل الولادات حق من الحقوق الأساسية، تعترف به الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل. ويرتبط الوفاء بالحق في التسجيل عند الميلاد، ارتباطاً وثيقاً بإعمال العديد من الحقوق الأخرى. وتواجه الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية، مثل الحق في الصحة والحق في التعليم، مخاطر شديدة عندما لا تسجل الولادات بصورة منهجية، وتتعرض حماية الأطفال للخطر.

٤- وتسجيل الولادات، هو القيد الدائم والمستمر على المستوى الشامل في السجل المدني لحدوث الولادات وخصائصها، وفقاً للشروط القانونية الوطنية. ويثبت وجود الشخصية القانونية، ويضع الأساس لضمان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢). وعلى هذا النحو، فهو وسيلة أساسية لحماية حقوق الإنسان الفردية.

٥- ويشمل تسجيل الولادات، على المستوى الإجرائي، ثلاث عمليات مترابطة. أولاً، يجب أن يجري التصريح بحدوث الولادة لدى أمناء سجلات الأحوال المدنية. وثانياً، يقيد أمناء سجلات الأحوال المدنية رسمياً الولادة، بعد إخطارهم بها، في سجلات الحالة المدنية. وينبغي أن يشمل التسجيل اسم الشخص وتاريخ ميلاده ومكانه، وكذلك، حيثما أمكن، اسم كلا الوالدين وسنهما، أو تاريخي ميلادهما، ومحل إقامتهما المعتادة وجنسيتهما. ثالثاً،

(١) انظر كذلك:

.www.ohchr.org/EN/Issues/Children/BirthRegistration/Pages/ReportOnBirthRegistration.aspx

(٢) انظر .www.unicef.org/protection/57929_58010.html

تصدر الدولة شهادة ميلاد، وهي وثيقة شخصية تشهد بتسجيل الميلاد، وهي أوضح دليل على اعتراف الدولة القانوني بالطفل. أما إذا كان هذا الإجراء يتبع تلقائياً بعد التسجيل أو يستوجب طلباً آخر فإن ذلك يتوقف على البلد؛ ومن المهم، مع ذلك، أن تتاح هذه الوثيقة بسهولة، وتقدم مجاناً.

٦- وبينما زاد معدل تسجيل الولادات على الصعيد العالمي من نحو ٥٨ إلى ٦٥ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن ٢٣٠ مليون طفل دون سن الخامسة لم يسجلوا حتى الآن^(٣). ويمثل عدم التسجيل مشكلة تتسم بخطورة بالغة في البلدان النامية، الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي آسيا؛ ومع ذلك، وحتى في البلدان الصناعية التي تشهد معدلات تسجيل ولادات شاملة مرتفعة، كثيراً ما توجد جيوب فئات مهمشة محرومة غير مسجلة. وعلاوة على ذلك، فإن نوعية نظم التسجيل مهمة أيضاً، وينبغي أن تكون دقيقة وفعالة ودائمة.

٧- وينبغي أن يكون تسجيل الولادات جزءاً من نظام التسجيل المدني الأوسع نطاقاً الذي يشمل التسجيل المجاني والعام لوقوع الأحداث الرئيسية وسماتها - الولادات والوفيات وحالات التبني والزواج والطلاق - وغيرها من أحداث الحالة المدنية التي تتعلق بالسكان. وهذه السجلات هي المصدر الرئيسي للإحصاءات الحيوية؛ وبالتالي فإن التغطية الكاملة والدقيقة والحسنة التوقيت للتسجيل المدني أساسية، وكذلك الحال بالنسبة إلى سرية البيانات الشخصية التي يتناولها النظام. وهذان النظامان مترابطان ويجب تطويرهما بصورة شاملة؛ وإدخال تحسينات على تسجيل الولادات نادراً ما يكون ممكناً بدون تحسين نظام التسجيل المدني ككل^(٤).

ثالثاً- الإطار القانوني الدولي

٨- الحق في تسجيل الولادة وحق كل إنسان في الاعتراف به في كل مكان وبشخصيته القانونية هو أحد حقوق الإنسان العالمية، الذي يُعترف به أولاً في المادة ٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعترف به على وجه التحديد الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على وجوب تسجيل كل طفل فور ولادته. وفي التعليق العام رقم ١٧ بشأن حقوق الطفل^(٥)، أفادت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأنه

(٣) UNICEF, *A Passport to Protection: A Guide to Registration, Programming*, December 2013

(متاح على العنوان التالي: www.refworld.org/pdfid/52b2e2bd4.pdf)، الصفحتان ٦ و ١١.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢١.

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٤٠ (A/44/40)، المرفق السادس، الفقرة ٧.

ينبغي تفسير الفقرة الثانية من المادة ٢٤ بأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحق في تدابير خاصة للحماية، ويهدف التزام تسجيل الأطفال بعد ولادتهم إلى تقليل الخطر المتمثل في أن يصبحوا هدفاً للاحتطاف أو للبيع أو للاتجار غير المشروع أو لضروب أخرى من المعاملة التي لا تتفق مع التمتع بالحقوق المنصوص عليها في العهد.

٩- وتعزز اتفاقية حقوق الطفل الأهمية الأساسية للحق في تسجيل الولادة في المادة ٧ منها، التي تقضي بأن يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له، قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما. وتنص أيضاً على أن تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولا سيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

١٠- وجميع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك المادة ٧، يجب أن تكون متوافقة تماماً مع المبادئ العامة للاتفاقية أي عدم التمييز، ومراعاة مصالح الطفل الفضلى، والحق في الحياة والبقاء والنمو، وحق الطفل، ذكراً كان أو أنثى، في التعبير عن آرائه.

١١- وفي سياق تسجيل الولادات، يعني عدم التمييز أنه يتعين على الدول أن تكفل عدم تقييد إمكانيات التسجيل بأي شكل من أشكال التمييز، بما في ذلك على أساس عرق أو لون أو جنس أو لغة أو دين الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو آرائهم السياسية أو آرائهم الأخرى أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو ثروتهم أو إعاقاتهم أو مولدهم أو أي وضع آخر. وينبغي أن تتاح لجميع الأطفال إمكانية الحصول على تسجيل ولادتهم في البلد الذي يولدون فيه، بمن فيهم غير المواطنين وملتمسو اللجوء واللاجئون والأطفال عديمي الجنسية^(٦).

١٢- وأهمية تسجيل الولادات في حياة الأطفال والأثر المترتب على عدم التسجيل في التمتع بحقوق الطفل، أقرتهما، بصورة منتظمة، اللجنة المعنية بحقوق الطفل، في تعليقاتها العامة رقم ٣ (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)^(٧)، ورقم ٦ (معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم) ورقم ٧^(٨)، (مرحلة الطفولة المبكرة)^(٩)، ورقم ٩ (الأطفال ذوو الإعاقة)^(١٠)، ورقم ١٠ (قضاء الأحداث)^(١١)، ورقم ١١، (أطفال الشعوب الأصلية)^(١٢)،

(٦) Rached Hodgkin and Peter Newell, *Implementation Handbook for the Convention on the Rights of the Child*, (UNICEF, 2007), p. 97

(٧) .CRC/GC/2003/3

(٨) .CRC/GC/2005/6

(٩) .CRC/C/GC/7/Rev.1

(١٠) .CRC/C/GC/9 and Corr.1

ورقم ١٣ (حق الطفل في عدم التعرض لجميع أشكال العنف)^(١٣) ورقم ١٥ (حق الطفل في الصحة)^(١٤).

١٣- وكما أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الطفل، في تعليقها العام رقم ٧، فقد يُحرم الأطفال غير المسجلين من الحقوق الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وبناءً على ذلك، أوصت اللجنة بأن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الضرورية لضمان تسجيل جميع الأطفال عند الولادة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق نظام تسجيل عام يُدار إدارة جيدة يكون باب الوصول إليه مفتوحاً أمام الجميع ومجاناً. وأضافت اللجنة أنه يجب أن يكون النظام الفعال في هذا الصدد مرناً ومستجيباً لظروف الأسر، وذكّرت الدول بأهمية تسهيل التسجيل المتأخر للولادات وضمان أن يكون للأطفال الذين لم يسجلوا نفس إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والحماية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. واعتمدت اللجنة، في تعليقها العام رقم ١٣، نهجاً تدريجياً يبين بوضوح أن عدم تسجيل الولادات يمكن أن يمثل شكلاً من أشكال الإهمال عندما تكون لدى المسؤولين عن رعاية الطفل الوسائل والمعارف والفرص التي تكفل لهم الحصول عليها.

١٤- وتتضمن آخر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان كافة أحكاماً تتصل بتسجيل الولادات، بما في ذلك المادة ٢٩ من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والمادة ١٨ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥- ولا يقتصر الحق في التسجيل عند الولادة على قانون حقوق الإنسان؛ بل يرتبط في الواقع ارتباطاً عضوياً بالمسائل الناشئة في كل من قانون اللاجئين الدولي والقانون الدولي الإنساني^(١٥). وفي هذا الصدد، ما فتئت اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تثير مسألة تسجيل الولادات في أوساط اللاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية في استنتاجاتها المتعلقة بالحماية الدولية، تسعة منها تتضمن توصيات محددة بشأن تسجيل الولادات والحق في الهوية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اعتمدت اللجنة التنفيذية استنتاجاً بشأن الحماية الدولية يركز تحديداً على التسجيل المدني. والاستنتاج الذي شجعت فيه اللجنة التنفيذية الدول على أن تكفل لكل طفل تسجيله مباشرة بعد الولادة دون تمييز من أي نوع، يمثل وثيقة بارزة تحدد إطار العمل المتعلق بحماية حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية. وجعلت المفوضية من تسجيل الولادات استراتيجية عالمية تحظى

(١١) CRC/C/GC/10.

(١٢) CRC/C/GC/11.

(١٣) CRC/C/GC/13.

(١٤) CRC/C/GC/15.

(١٥) انظر اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، المواد ١-٦، واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة ٥٠.

بالأولوية. و"إطار العمل من أجل حماية الأطفال"، الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٢^(١٦)، يتضمن أيضاً هدفاً محدداً للتأكد من أن البنين والبنات يحصلون على وثائق قانونية، تشمل شهادات الميلاد، على نحو غير تمييزي (الهدف ٤).

١٦- وعلى الصعيد الحكومي الدولي، كانت كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان مؤثرة بصفة خاصة في تسليط الضوء على أهمية تعميم تسجيل الولادات. وأدرجت الجمعية العامة المسائل المتعلقة بتسجيل الولادات والحفاظ على الهوية في أحد قراراتها على الأقل كل سنة منذ عام ٢٠٠١. وحثت الجمعية العامة باتساق في قراراتها، جميع الدول على تكثيف جهودها لكفالة أعمال حق الطفل في تسجيله عند الولادة على النحو الذي يعترف به القانون. وتناول مجلس حقوق الإنسان مسألة تسجيل الولادات في القرارات المواضيعية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمهجرة وحقوق الطفل والحرمان التعسفي من الجنسية ومكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال.

رابعاً- أثر عدم تسجيل الولادات في حقوق الإنسان

١٧- حق التسجيل عند الولادة ليس حقاً من حقوق الطفل فحسب، بل هو من حقوق البشرية جمعاء. فسجل الولادات، وعلى الأخص شهادة الميلاد، جواز مدى الحياة للاعتراف بالحقوق، قد يلزم لأمر منها التصويت أو الزواج أو تأمين عمل رسمي. وقد تدعو الحاجة إليه في بعض البلدان، للحصول على رخصة قيادة أو فتح حساب مصرفي أو للحصول على الضمان الاجتماعي أو المعاش التقاعدي أو إبرام عقد تأمين أو حد ائتمان، أو بصورة أهم تسجيل الأطفال. ويكتسي تسجيل الولادات أهمية حيوية أيضاً لتأمين حقوق الميراث والتملك، ولا سيما بالنسبة إلى النساء وداخل الأسرة. وتشير دراسة قطرية أُجريت مؤخراً إلى وجوب إجراء مزيد من البحوث لتقييم كامل للصلة القائمة بين الحصول على الخدمات وتسجيل الولادات^(١٧).

١٨- ويرتبط الحق في تسجيل الولادات ارتباطاً وثيقاً بإعمال العديد من الحقوق الأخرى، وله آثار بالغة في تمتع الأطفال بحقوقهم فيما يتعلق بالحماية والجنسية والحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم. وقد يفضي انعدام المساواة في معدلات تسجيل الولادات، بصورة خاصة، إلى تفاقم أسباب الحيف في فرص الحصول على الخدمات الأساسية^(١٨)، إلى

(١٦) متاح على العنوان التالي: www.refworld.org/docid/4fe875682.html.

(١٧) Plan International, Birth Registration and Children's Rights: A Complex Story, May 2014. متاح على العنوان التالي: <http://plan-international.org/about-plan/resources/publications/campaigns/birth-registration-research>.

(١٨) UNICEF, A Passport to Protection، (انظر الحاشية ٣)، ص ٢٠.

جانب زيادة التمييز والضعف. وبالتالي فإن فعالية نظام التسجيل المدني والإحصاءات خطوة أولى هامة نحو ضمان حماية الأطفال.

ألف - الحق في التعليم

١٩ - يمكن أن يؤثر تسجيل الولادات بصورة أساسية في الحق في تعليم الأطفال. فقد أعربت لجنة حقوق الطفل، في مناسبات عديدة، عن القلق إزاء حالات أطفال يفتقرون إلى شهادات ميلاد، ويحرمون من التعليم المدرسي، بما ينتهك الحق في التعليم الذي تكفله المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل. وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من السماح للأطفال في بعض البلدان، بالالتحاق بالمدارس الابتدائية دون وجود دليل على تسجيل ولادتهم، يتعين عليهم تقديم شهادة التسجيل التي تخول لهم المشاركة في الامتحانات المدرسية النهائية، وبالتالي، الحصول على المؤهلات الأكاديمية ذات الصلة أو الارتقاء إلى المدارس الثانوية. وكثيراً ما يتوقف تلقي المنح الدراسية والكتب والأزياء المدرسية بالمجان على إبراز شهادة الميلاد^(١٩).

٢٠ - وبينما تتحجج بعض الدول بأن شرط التسجيل للالتحاق بالمدارس يعزز كلاً من التعليم والطلب على التسجيل، فإن العلاقة بين هاتين الخدمتين غامضة؛ ويمكن أن يكون لهذه الشروط أثر سلبي إذا لم يكن تسجيل الولادات في متناول الجميع^(٢٠). وفي إطار اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلتزم الدول بكفالة التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني للجميع. وعرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "الإلزامية" بأنه لا يحق للآباء ولا للأوصياء ولا للدولة النظر إلى القرار المتعلق بإتاحة التعليم الابتدائي للطفل كما لو كان قراراً اختيارياً^(٢١). ويحظر السكان المذكوران أعلاه أيضاً التمييز القائم على أساس المولد. وبالتالي، فإن جعل تسجيل الولادات شرطاً مسبقاً للالتحاق بالتعليم الابتدائي أو إنهاءه لا يتسق مع الحق في التعليم الذي يكفله هذان السكان.

باء - الحق في الصحة

٢١ - وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن من بين ٦,٦ ملايين طفل قضا قبل بلوغهم الخامسة من العمر في عام ٢٠١٢، نصفهم بسبب أمراض معدية وكلها تقريباً يمكن الوقاية

(١٩) Plan International, *Count Every Child: The Right to Birth Registration*, 2009 (متاح العنوان التالي: <http://plan-international.org/about-plan/resources/publications/campaigns/count-every-child/>), p. 19.

(٢٠) UNICEF, *A Passport to Protection*, (انظر الحاشية ٣).

(٢١) E/C.12/1999/4، الفقرة ٦.

منها^(٢٢). وقد يكون من الأصعب على العاملين في مجال الرعاية الصحية الوصول إلى هؤلاء الأطفال، فيغفلون عن التخطيط للصحة العامة. وعلاوة على ذلك، فقد لا يمكنهم الحصول في بعض البلدان، على خدمات التحصين أو غيره من برامج الرعاية الصحية. ولاحظت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجود تقاطع بين نسب الأطفال المسجلين والأطفال المحصنين تحصيناً كاملاً والذين يتلقون المكملات من الفيتامين ألف و/أو الذين يُذهب بهم إلى أخصائيي الرعاية الصحية للكشف عنهم عندما يمرضون^(٢٣).

٢٢- وشددت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم ٣ على الآثار البالغة الأهمية المترتبة على إثبات هوية الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك صيانة حماية حقوقهم في الميراث والتعليم والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وترى اللجنة في هذا الصدد، أن تسجيل الأطفال عند الولادة مسألة في غاية الأهمية تقلل أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حياة الأطفال المتأثرين به، وبخاصة لحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال، لا سيما عندما يُفصلون عن أسرهم نتيجة المرض^(٢٤).

جيم - انعدام الجنسية والجنسية والمواطنة

٢٣- تسجيل المواليد أمر أساسي حتى يتسنى لهم اكتساب جنسية ما. ولا يُعدّ جميع الأطفال ممن لم يُسجلوا بعد ميلادهم من عديمي الجنسية؛ أما من يولد منهم في أوضاع قد تؤدي إلى عدم اكتسابهم أي جنسية (كأن يكون آبائهم وأمهاتهم من بلدان مختلفة، أو في إطار الهجرة، أو من والدين مصنّفين في عداد اللاجئين أو من ملتمسي اللجوء، أو في المناطق الحدودية)، فإن عدم تدوين أسمائهم ضمن سجل الولادات يمكن أن يجعل منهم أشخاصاً من عديمي الجنسية^(٢٥).

٢٤- وإذا كان تسجيل الولادات في حد ذاته لا يمنح المواطنة للطفل، فمن الضروري ضمان حق كل طفل في الحصول على جنسية، حيث إنها تمثل شكلاً مهماً من أشكال إثبات الصلة بين الفرد والدولة، وتوثق المكان الذي وُلد فيه الطفل وهوية والديه، بما يتيح أدلة مهمة

(٢٢) منظمة الصحة العالمية، "تخفيض معدلات وفيات الأطفال"، صحيفة وقائع رقم ١٧٨، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، متاحة على العنوان التالي: <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs178/a/>.

(٢٣) A/HRC/22/31، الفقرة ٨١.

(٢٤) لجنة حقوق الطفل/التعليق العام رقم ٣/٢٠٠٣، الفقرة ٣٢.

(٢٥) UNHCR and Plan International, *Under the Radar and Under Protected*, 2012 (متاح على العنوان التالي:

<http://plan-international.org/about-plan/resources/publications/campaigns/under-the-radar-and-under-protected/>, p. 5

عما إذا كان يوسع الطفل الحصول على الجنسية على أساس محل الولادة (قانون مسقط الرأس) أو النسب (قانون الدم)^(٢٦).

دال - عمل الأطفال

٢٥ - يؤدي تسجيل الولادات أيضاً دوراً بالغ الأهمية في مجال حماية الأطفال من عمل الأطفال. وتقدر منظمة العمل الدولية أن أكثر من ١٦٨ مليون طفل يعملون عمل الأطفال، ٨٥ مليون منهم في أعمال خطيرة أو مهن قد تضر بصحتهم أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي، وهي مهن ينبغي أن تحظر على أي شخص دون الثامنة عشرة^(٢٧). وبينما تكتسي التشريعات التي تضع الحد الأدنى للسن القانونية أهمية، فسوف لن يكون لها أثر يذكر إذا لم تُنح سبل إثبات سن الطفل. وبناء على ذلك، فإن تسجيل الولادات وإمكانية الحصول على شهادة الميلاد شرطان مسبقان للحيلولة بفعالية دون عمل الأطفال والقضاء عليه بما في ذلك أسوأ أشكاله.

٢٦ - وتطالب بعض البلدان بإبراز شهادة ميلاد للحصول على رقم الضمان الاجتماعي الذي يُشترط توفره للعمل في القطاع النظامي. ويعني ذلك أن جميع الأفراد - بالغين كانوا أم أطفالاً - ممن لم تُسجل أسمائهم ضمن سجلات المواليد بعد الولادة أو ممن لا يملكون إمكانية الحصول على شهادة ميلاد مهمشون ويُحشرون في القطاع غير النظامي، الذي يقل فيه التدقيق ويزيد خطر الاستغلال والعمل الخطر^(٢٨). وعلاوة على ذلك، يستغل أرباب العمل، في بعض الدول، فرصة عدم تسجيل الولادات لاستخدام الأطفال كعمالة رخيصة، لأنهم يعلمون حق العلم أنهم لا يلجأون إلا فيما ندر إلى المحاكم للتقاضي^(٢٩).

هاء - الأطفال المخالفون للقانون

٢٧ - يكتسي تسجيل الولادات أهمية بالغة بالنسبة إلى الأطفال المخالفين للقانون. وتتيح المادة ٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل لهؤلاء الأطفال حماية خاصة، بما في ذلك حمايتهم من المحاكمة كبالغين، بينما تشمل الفقرة (ج) من المادة ٣٧ الحق في عدم التعرض للاحتجاز مع البالغين. ولا يمكن كفالة أي من هذين الحقين بفعالية دون دليل يثبت السن.

(٢٦) المرجع نفسه. UNICEF, *A Passport to Protection*, انظر أيضاً (انظر الحاشية ٣)، ص ١٢.

(٢٧) انظر ILO, "Child Labour", www.ilo.org/global/topics/child-labour/lang--en/index.htm.

(٢٨) Plan International, *Count Every Child*, (انظر الحاشية ١٩)، ص ٢٠.

(٢٩) المرجع نفسه، ص ٢١.

٢٨- وكانت لجنة حقوق الطفل قد بينت أهمية تسجيل الولادات في تعليقها العام رقم ١٠ (قضاء الأحداث)، وأفادت بأن الطفل الذي ليس له تاريخ ميلاد قابل للإثبات طفل ضعيف للغاية أمام جميع أنواع الاعتداء والظلم في إطار قضاء الأحداث والنظام الجزائي^(٣٠). والحاجة إلى ضمان تسجيل الولادات من أجل كفالة حقوق الأطفال وتوفير الضمانات لمنع العنف ضد الأطفال وحمايتهم في إطار نظام قضاء الأحداث حددها كذلك كلٌّ من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمثلة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد الأطفال في التقرير المشترك بشأن منع العنف ضد الأطفال والتصدي له في إطار نظام قضاء الأحداث^(٣١).

واو- الزواج المبكر والزواج القسري

٢٩- يمكن لتسجيل الولادات أن يسهم أيضاً في التخلص من ممارسة الزواج المبكر والزواج القسري ومنع هذه الممارسة. وقد طلبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وغيرها من الهيئات التعاهدية إلى الدول تسجيل الولادات والزيجات كوسيلة لتسهيل رصد سن الزواج ودعم التنفيذ والإنفاذ الفعالين للقوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن الزواج^(٣٢).

زاي- الاتجار بالبشر

٣٠- يكون الأشخاص الذين لا يملكون مستنداً يثبت قيدهم في سجل ولادة أو شهادة ميلاد، والذين يرغبون في الهجرة عرضة بوجه خاص للوقوع بين براثن من يحترفون تهريب البشر والاتجار بهم. ويضطر الشخص الذي يفتقر إلى وثائق هوية قانونية إلى السفر بطرق غير قانونية، وإلى الاعتماد على الأرحح على الوسطاء غير الشرعيين لتسهيل هجرته^(٣٣). وبالتالي، فهو أكثر عرضة لخطر الاتجار والاستغلال.

٣١- وفضلاً عن ذلك، فإن الأطفال الذين لم تُدوّن أَسْمَاؤُهُمْ في سجلات المواليد معرضون بشكل خاص لخطر الاتجار بهم سواء أكانوا من المهاجرين أو غير ذلك. واختفاء هؤلاء الأطفال ممن لم تُسجل أَسْمَاؤُهُمْ عند الميلاد أو استغلالهم من الأمور التي قد لا تفتن إليها السلطات إذا ما لم يكونوا ممن يعترف بهم القانون. ويصدق ذلك بوجه خاص، عندما يحدث

(٣٠) لجنة حقوق الطفل/التعليق العام رقم ١٠، الفقرة ٣٩.

(٣١) A/HRC/21/25، الفقرة ٦٧.

(٣٢) انظر A/HRC/26/22.

(٣٣) Plan International, Count Every Child، (انظر الحاشية ١٩)، ص ٢٢.

الاتجار بالبشر عبر الحدود الدولية؛ فليس هناك أي دليل على وجود الطفل، بما قد يجعل السلطات الوطنية غير راغبة في متابعة هذا الموضوع أو غير قادرة على ذلك^(٣٤).

حاء- بيع الأطفال

٣٢- تبين أن الأطفال الذين ليس لديهم ما يثبت قيد أسمائهم في سجل الولادات عرضة بشكل خاص للاستغلال في مجال التبني غير القانوني وبيع الأطفال. وفي بعض البلدان، أصبح اقتناء الأطفال وشراؤهم وبيعهم على نحو غير مشروع لأغراض التبني على الصعيد الدولي أمراً ممكناً عن طريق تزوير الوثائق، وإصدار شهادات الميلاد المزورة. ومن المستهدفين بشكل خاص الأطفال الذين لم تُسجل ولادتهم. فقد أفادت المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية في تقريرها الأخير إلى الجمعية العامة بأن الأطفال الذين تسجل ولادتهم هم على الأرجح أقل تعرضاً للبيع أو للتبني بطريقة غير مشروعة، وهذا عائد جزئياً إلى أن لديهم ما يثبت هوية آبائهم^(٣٥).

طاء- التزاعات المسلحة وحالات الطوارئ

٣٣- على الرغم من الحظر المفروض على إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، تشير التقديرات إلى وجود ٢٥٠.٠٠٠ من الجنود الأطفال الناشطين في العالم اليوم^(٣٦). ويمكن ملاحظة أهمية تسجيل الولادات في كل من منع التجنيد والتجنيد القسري المبكر (من ذلك أن الفقرة ٣(د) من المادة ٣، من البروتوكول الاختياري تنص على أن يقدم المجندون طوعاً دليلاً موثقاً به يثبت سنهم قبل قبولهم) بل كذلك في حماية حقوق الأطفال بعد إنقاذهم من هذا الشكل من الاستغلال.

٣٤- وحيثما جرى استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة، فإن التسجيل عند الميلاد يكتسي أهمية بالغة تكفل الوصول الفعال إلى العدالة، إذ أن أي ملاحقة قضائية ناجحة تتطلب في الواقع دليلاً على أن الشخص عند تجنيده كان في مرحلة الطفولة. وفضلاً عن ذلك، فإن لتسجيل الولادات أهمية بالغة، في عملية جمع شمل الأطفال وإعادة إدماجهم؛ ومن الصعب، عندما لا يكون الأطفال مسجلين، إعادة إثبات هويتهم وإعادة إدماجهم إلى ديارهم^(٣٧).

(٣٤) UNICEF, *Birth Registration: Right from the Start*, Innocenti Digest No. 9, March 2002 (available from www.childinfo.org/files/birthregistration_Digestenglish.pdf), p. 5.

(٣٥) A/66/228، الفقرة ٣١(أ).

(٣٦) War Child, "Child Soldiers" (available from www.warchild.org.uk/issues/child-soldiers).

(٣٧) Plan International, *Count Every Child*، (انظر الحاشية ١٩)، ص ٢١.

٣٥- وتتضح أهمية تسجيل الولادات أيضاً أثناء حالات الطوارئ وفي أعقابها. وفي مثل هذه الحالات، فإن فصل الأطفال عن والديهم ومجتمعاتهم المحلية أمر شائع، ويمكن أن يشكل عدم التسجيل عائقاً كبيراً أمام اقتفاء أثر الأسر ولم شملها. وجمع شمل الأطفال مع أفراد أسرهم في حالات الطوارئ هو أفضل طريقة لتمكين الأطفال من التمتع بظروف السلامة والأمن والرعاية؛ غير أن هذه العملية يمكن أن تكون، بدون شهادة ميلاد أو أي شكل آخر من أشكال تحديد الهوية، أمراً بالغ الصعوبة، لا سيما بالنسبة إلى صغار الأطفال^(٣٨).

خامساً- الإدارة الرشيدة

٣٦- لحماية حقوق جميع الأفراد يجب أن يكون تسجيل الولادات عنصراً من عناصر نظام التسجيل المدني الذي يتعين أن يتسم بصفات الاستمرار والدوام والالزام والشمول^(٣٩). ويجب صون السجلات المدنية بأن تتخذ شكلاً لا يمكن إتلافه بسهولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأفراد أن تتاح لهم إمكانية استعادة المعلومات المدونة في السجلات في أي مرحلة من مراحل حياتهم.

٣٧- كما أن الحفاظ على أمن نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتأمين شهادة الميلاد الصادرة كدليل على التسجيل هما من الأمور الحيوية. ذلك أن شهادة الميلاد هي عبارة عن وثيقة تُعدّ "منشأ" سائر أشكال التعرّف على الهوية بما في ذلك أوراق الهوية وجوازات السفر ورخص السياقة وبطاقات تسجيل الناخبين. غير أن شهادة الميلاد تختلف عن هذه الوثائق من حيث إنها لا ترتبط بالفرد بموجب صورة فوتوغرافية أو بيانات بيومترية. وهناك الآن طفرة في استخدام شهادات الميلاد المزوّرة للحصول على وثائق هوية أصلية تحت أسماء أو أعمار مزيفة، ويشكل هذا الأمر خطراً يهدد الأمن على الصعيدين الوطني والدولي^(٤٠).

٣٨- وإذا كان تسجيل الميلاد يُعدّ من حقوق الإنسان الأساسية داخل ذلك النظام، فإن أثره يتجاوز الفرد ليكون له أهمية حيوية بالنسبة إلى الدولة، كما أن له آثاراً بالغة على الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بتحسين الخدمات وضمان المساءلة.

٣٩- والمعلومات الديمغرافية التي تصدر عن نظام شامل للتسجيل المدني، بما في ذلك عنصر تسجيل الولادات، أمر حاسم الأهمية فيما يخص عمليات التخطيط وصنع القرار على صعيد الحكومة، وكذلك بالنسبة إلى رصد البرامج المعدّة للأطفال والأسر والمجتمعات بالمعنى الأعم.

(٣٨) Innocenti Insight, *Birth Registration and Armed Conflict*, UNICEF, 2007, p. vii (٣٨) وانظر أيضاً A/HRC/19/63.

(٣٩) UNICEF, *A Passport to Protection* (see footnote 3), p. 22 (٣٩)

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٨.

ذلك أن المعلومات الدقيقة تمكّن الدولة ليس فقط من تتبّع أثر الإساءات التي تلحق بالفرد والتصديّ لها ومنعها، بل تمكّنها كذلك من وضع الخطط الخاصة بتقديم الخدمات إلى الأطفال وإلى من يرعونهم ومن تقييم أثر السياسات العامة، فهي تمكّن الحكومة، على سبيل المثال، من التخطيط لبناء الأعداد المناسبة من المدارس وتدريب العدد الكافي من الممرضين والممرضات والأطباء في المجالات التخصصية لسدّ احتياجات السكان.

٤٠ - وهذا الجانب على قدر كبير من الأهمية بالنسبة إلى مجموعات الأقليات ذلك لأن تسجيل الولادات يعطي صورةً أدق عن صحة الطفل وإحصاءات صحية أكثر دقة في أوساط الفئات السكانية المعرضة لأكبر المخاطر^(٤١). والحقيقة أن اليونيسيف تبين لها أن هناك ميلاً إلى التقليل على نحو منهجي من شأن معدلات وفيات الأطفال عندما يتركز انعدام البيانات المسجلة بشأن الولادات والوفيات المتعلقة بالفئات السكانية الشديدة العرصة للمخاطر (مثل جماعات الأقليات والسكان الأصليين والأسر التي تقطن الأحياء الفقيرة)^(٤٢). وفي هذا الصدد، يجب أن يكون تسجيل الولادات ظاهرةً عامة. وفي الحالات التي تنقص فيها التغطية فإن البيانات المستبقة من عملية التسجيل تُحرّف لتحايي الفئات ذات الدخل الأعلى وذات المستوى الأعلى من التعليم ولصالح الفئات السكانية الحضرية (ممن يفوزون بقصب السبق من حيث تمثيلهم من بين من تُسجّل أَسْمَاؤُهُمْ في سجلات الولادة)^(٤٣).

٤١ - ويمكن أن يساعد تسجيل الولادات كذلك بوصفه دعامة نظام الإدارة الإلكتروني، على تحسين رصد عملية تقديم الخدمات ووضع خططها وتنفيذ برامجها على صعيد طائفة عريضة من الدوائر الحكومية^(٤٤). ولا يمكن، فعلاً، التقليل من أهمية تسجيل الولادات بالنسبة إلى الدولة، كما أن مزاياه تطلّ كل الأفراد.

٤٢ - وعلاوةً على ذلك، فإن تسجيل الولادات يلعب دوراً أساسياً في تعزيز العمليات الديمقراطية لأنه حلقة حاسمة في إرساء قواعد الجنسية بما يمنح الفرد حقوق المواطنة ويمكّنه من تحمّل مسؤولياتها. وقد سلط فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الأضواء على مسألة منح هوية قانونية مجانية وشاملة بفضل تسجيل الولادات بوصفها عنصراً حاسماً للأهمية يكفل الإدارة الرشيدة والمؤسسات الفعالة. ورأى الفريق أن

(٤١) Mariana Muzzi, "UNICEF good practices in integrating birth registration into health systems (2000-2009)", January 2010 (available from: [www.unicef.org/protection/Birth_Registration_Working_Paper\(2\).pdf](http://www.unicef.org/protection/Birth_Registration_Working_Paper(2).pdf)), p. iv.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١١.

(٤٣) UNICEF, *A Passport to Protection* (see footnote 3), p. 24.

(٤٤) Mariana Muzzi, "UNICEF Good Practices" (see footnote 41), p. iv.

منح المواطنين هوية قانونية يُعدّ من بين أكبر المسؤوليات المؤسساتية الأساسية المنوطة بأي حكومة، مما يقتضي تسجيل الولادات على نحو شامل^(٤٥).

٤٣ - ولما كانت القوائم الانتخابية تجمع انطلاقاً من السجل المدني فإن شفافية ومصداقية عملية الانتخاب، ومنع التزوير الانتخابي، من الأمور التي تتوقف على دقة البيانات المتعلقة بالولادات والوفيات^(٤٦). إلا أن عملية تسجيل الولادات تتخطى مسألة الحق في التصويت لتتطال إمكانية الترشيح لشغل المناصب الانتخابية والمشاركة النشطة في الحياة السياسية.

سادساً - التحديات المطروحة فيما يخص التنفيذ

ألف - التحديات السياسية والقانونية

٤٤ - لتسجيل الولادات، بهذا المعنى، وظائف قانونية وإحصائية سواء بالنسبة إلى الدولة أو الفرد. غير أن الكثير من البلدان لم تعترف بعد بهذا الدور المزدوج وبالصلات الجوهرية التي تربط بين نظام تسجيل مدني يعمل على ما يرام وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في الحياة العادية^(٤٧).

٤٥ - ذلك أن قوانين التسجيل المدني، في الكثير من الحالات، لم تُراجع منذ سنوات عديدة. كما أن القوانين والإجراءات التي عفا عليها الزمن والتي تُعدّ من إرث الماضي ما زالت تُنفذ. وعليه فإن الأسس المنطقية لقوانين التسجيل والأغراض التي تتوخاها لا تعكس دائماً الحقائق الاجتماعية والثقافية التي تسود البلد المعني^(٤٨).

٤٦ - ومن الصعوبات الأخرى التي تعترض الطريقة التي تم بها في الماضي استخدام التسجيل المدني كمصدر للمعلومات لإدارة شؤون السكان، وكأداة لمراقبة حرية حركة المواطنين. وبالمثل، فإن السجلات المدنية استُخدمت، في بعض الأحيان، في المناطق التي شهدت نزاعات إثنية، في القمع. وقد تؤثر هذه الظروف التاريخية في موافقة الآباء على التفاعل مع المؤسسات الرسمية ومن ثمّ في تسجيل أطفالهم.

(٤٥) فريق الشخصيات البارزة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة، ٢٠١٣، ص ٥٠.

(٤٦) UNICEF, *Birth Registration* (see footnote 34), p. 7.

(٤٧) Economic Commission for Africa, *Reforming and Improving Civil Registration and Vital Statistics Systems in Africa* (E/ECA/CMRCR/2/EXP/4), para. 18.

(٤٨) UNICEF, *A Passport to Protection* (see footnote 3), p. 36.

٤٧- ومن الأهمية بمكان أن تنمّي الدولة ثقة الجماهير وأن تطمئنّها بأن التسجيل المدني سيعود عليهم بالفائدة ولن يُساء استخدامه كأداة من أدوات القمع^(٤٩). وعليه، فإن طابع السرية عنصر حاسم الأهمية من عناصر أي نظام يعمل بفعالية، ومن الأمور الحاسمة الأهمية أن تبرهن الدولة على أنها تستحق الثقة التي توضع فيها بتزويدها بتلك المعلومات.

١- الميزانيات

٤٨- إن الميزانيات المتواضعة وتضارب المطالب المتعلقة بها قد يجعلان من العسير على الحكومات إعطاء عملية تسجيل الولادات الأولوية التي تستحقها. وذلك يمكن أن يؤدي إلى حدوث نقص في الموارد وقلة في الموظفين والمرافق مما لا بد منه لإدارة نظام التسجيل.

٤٩- ومن الأهمية بمكان، مع ذلك، ملاحظة أن بإمكان أي بلد أن يحقق معدلاً عالياً لتسجيل الولادات حتى لو كان دخل الفرد منخفضاً فيه. ففي البلدان التي يتجاوز فيها دخل الفرد ٦٠ ٠٠٠ دولار قد يتجاوز معدل تسجيل الولادات ٩٠ في المائة. أما في البلدان التي يقل فيها دخل الفرد عن ذلك المستوى فإن العلاقة بين الدخل وبين معدل تسجيل الولادات تكون أقل جلاءً؛ ذلك أن بعض البلدان تكون التغطية فيها كاملة، في حين لا تزال التغطية في البلدان الأخرى منخفضة جداً^(٥٠).

٥٠- ويُعدّ أفراد مخصصات واضحة في الميزانية أمراً هاماً على نحو خاص ولا سيما في البلدان التي تأخذ بلامركزية نظام التسجيل المدني، والتي إذا كانت فيها المسؤولية التقنية منوطة بالسلطة الوطنية فإن المسؤولين المحليين عن عملية التسجيل يكونون، إدارياً ومالياً، تبعاً للسلطات المحلية^(٥١).

٥١- وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان تخصيص الأموال العمومية لعملية تسجيل الولادات وألا تعتمد الدولة فقط على الأموال الخارجية أو مصادر التمويل الخارجي. وتعد ملكية الدولة لنظام التسجيل مع التزامها بتخصيص الأموال لعملية تسجيل الولادات في إطار نظام التسجيل المدني الشامل الوسيلة الوحيدة لضمان الاستدامة.

٢- الموارد

٥٢- في حالات كثيرة، يمكن أن تؤدي العقبات الاقتصادية الناجمة عن افتقار الدولة للموارد التي يتعين تخصيصها لعملية تسجيل الولادات بدورها إلى إيجاد عقبات مؤسسية. وقد لوحظت أمور منها قلة الإمدادات المخصصة لعملية التسجيل مثل الدفاتر والورق المخصص

(٤٩) UNICEF, *Strengthening Birth Registration in Africa: Opportunities and Partnerships*, 2010 (٤٩) (available from www.unicef.org/esaro/Technical_paper_low_res_.pdf), p. 14

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٥١) UNICEF, *A Passport to Protection* (see footnote 3), p. 91 (٥١)

للاستمارات المعيارية والأقلام للتوقيع على الدفاتر وهي جميعها من الأسباب الكامنة وراء غياب التسجيل في بلدان شتى.

٥٣- كما تعد الموارد البشرية إحدى المشاكل الهامة. ذلك أن الكثير من الدول لا تمتلك ما يكفي من الموارد البشرية للاضطلاع بعملية التسجيل، أو أن لها من الموظفين من هم سيئو التدريب ولا يعرفون واجباتهم. ويمكن أن يؤدي سوء ظروف العمل وانعدام الدعم الملائم للموظفين إلى وقوع أخطاء في دفاتر التسجيل، وهناك أمر أدعى إلى القلق يُضاف إلى ذلك وهو الفساد والتزوير. وعلاوة على ذلك، فإن التسجيل المدني إنما هو، في أحيان كثيرة، مجرد مهمة ضمن مهام كثيرة يُطالب المسؤولون بالاضطلاع بها وفي مقابل ذلك فإن الرواتب التي تُصرف لهم منخفضة، وعملية التسجيل يمكن أن يُنظر إليها على أنها عبء إضافي وعليه فإنها لا تولى إلا أولوية منخفضة^(٥٢).

باء- المعلومات وإذكاء الوعي

٥٤- يُعدّ تزويد المجتمع بالمعلومات عن عملية تسجيل الولادات وإذكاء الوعي بها من بين أكثر الأدوات قيمة في التشجيع على التسجيل. وفي مجتمعات كثيرة، لا يُنظر إلى عملية التسجيل إلا كشيء لا يتعدى أن يكون مجرد شكلية قانونية، وهي تلقى الإهمال من أجل التصدي لمشكلات أخرى ذات طابع ملموس أكبر ويتطلب حلها استجابة ذات طابع أكثر فورية^(٥٣). وكثيراً ما يغفل الآباء عن أن لهم حقاً في تسجيل أطفالهم وعن مدى أهمية ذلك حتى يجدوا أنفسهم في وضع لا بُدّ لهم فيه من إبراز دليل على هوية الطفل مثلما يحدث عندما يسعون إلى الوصول إلى الخدمات التعليمية أو الصحية^(٥٤).

٥٥- وهذه مشكلة جوهرية يعمل كثير من البلدان بجد على التصدي لها. وإذا كان اتباع نهج تنازلية حيال التكليف بمهام تسجيل الولادات، فإن من الحيوي أن يتم الجمع بين تلك النهج وبين توسيع نطاق اعتراف المجتمعات المحلية بأهمية هذه المسألة، ذلك أن زيادة الطلب على مثل هذه الخدمات من شأنه أن يولّد الضغط على الحكومة من أجل تحسين نظمها وإتاحة الفرصة لاستفادة الجميع منها. ويُعدّ إذكاء الوعي عملية متواصلة وليست نشاطاً يضطلع به مرة واحدة ثم يُترك.

(٥٢) UNICEF, *Birth Registration* (see footnote 34), p. 13.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٥٤) UNICEF, *Every Child's Birth Right: Inequalities and trends in birth registration*, 2013 (available at www.unicef.org/media/files/Embargoed_11_Dec_Birth_Registration_report_low_res.pdf), p. 20.

جيم - القدرة على الاستفادة من نظم تسجيل الولادات

٥٦ - إن الوعي الاجتماعي بأهمية عملية تسجيل الولادات ليس له قيمة تذكر بدون اتخاذ تدابير لتيسير الانتفاع بهذا الحق. وفي بلدان عديدة، تُعدّ الحواجز الجغرافية أكثر التحديات صموداً أمام التوصل إلى تحقيق مستويات عالية في مجال تسجيل الولادات. وهذا هو الحال في البلدان التي يعيش فيها معظم السكان في مناطق ريفية حيث يُقدم الجانب الأكبر من الخدمات العامة في قلة قليلة من المدن الكبرى. ويتجلى ذلك في الفوارق بين معدلات التسجيل في المدن والأرياف: ذلك أن حظوظ الأطفال الذين يعيشون في مناطق حضرية تفوق بمرة ونصف المرة حظوظ الأطفال الذين يعيشون في مناطق ريفية فيما يخص تسجيل ولادتهم^(٥٥).

٥٧ - ولا تتوقف القدرة على الانتفاع بعملية التسجيل على الموقع فحسب بل أيضاً على البنى التحتية وتوافر وسائل النقل العام^(٥٦). وقد لا تكون تكلفة تحمّل التنقل لمسافات بعيدة لتسجيل طفل يولد عقبه مالية فقط بل قد تكون لها تكاليف الفرص الضائعة مثل الوقت المنفق بعيداً عن العمل في السفر. وعلاوةً على ذلك، فإن الإجراءات المعقدة، في الكثير من البلدان، تقتضي زيارات متعددة مما يوجد عقبه أخرى تحول دون قيام السكان الذين يقطنون مناطق نائية بعملية تسجيل الولادات.

٥٨ - غير أن كثرة عدد مكاتب التسجيل ليست أمراً مفيداً بالضرورة. فقرب الخدمات من السكان أمر هام إلا أنه يجب موازنته مع التكلفة المالية التي يتطلبها إنشاء العديد من مكاتب التسجيل وذلك أمر غير عملي بسبب حجم العمل البسيط الذي تتصدى له. وعليه يجب العثور على حلول أخرى من أجل تقديم الخدمة، ومن تلك الحلول، على سبيل المثال، أن تسدّ الخدمات القائمة مثل الخدمات الصحية والخدمات التعليمية مسدّ خدمات تسجيل الولادات، واستخدام التكنولوجيا الجديدة من أجل الإخطار بالأحوال المدنية^(٥٧).

٥٩ - ولا يجب أن تكون عملية التسجيل متاحة من الناحية المادية فقط بل يجب أن تكون متاحة من الناحية الاجتماعية أيضاً. ويجب توفير المواد المستخدمة في عملية التسجيل باللغات المحلية ولغات الأقليات. وعلاوةً على ذلك، يجب تقديم المعلومات في شكل يسهل فهمه ويجب أن تكون الاستثمارات التي يتعين استيفاؤها على مستوى كافٍ من البساطة حتى يتسنى لمن ليس لهم حظ كبير في التعليم فهمها. والمعلومات التي يتعين تقديمها بشكل يسهل التعااطي

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥٦) UNICEF, *The 'Rights' Start to Life: A Statistical Analysis of Birth Registration*, 2005 (available from www.unicef.org/publications/files/R55BirthReg10a.pdf), p. 6

(٥٧) UNICEF, *A Passport to Protection* (see footnote 3), p. 88

معها ليست مهمة فحسب عند القيام بالتسجيل بل هي مهمة كذلك عند تنفيذ البرامج التوعوية.

٦٠ - وتُعدّ الشروط المشدّدة التي يتعين الوفاء بها من أجل التوثيق عقبةً أخرى تحول دون التسجيل. ذلك أن عملية تسجيل الولادات، في العديد من البلدان، تلزم الآباء بإبراز مجموعة من الوثائق مثل أوراق إثبات هويتهم هم أنفسهم ووثائق تسجيل الولادات و/أو الوثائق التي تصدرها هيئات أو كيانات أخرى. وفي بعض الحالات، قد يُطالب الآباء بإبراز وثائق تخصّ الأجداد. ويمكن أن تكون عملية الحصول على تلك الوثائق صعبةً للغاية أو مستحيلة ولا سيما عندما يكون معدّل تسجيل وتوثيق الولادات منخفضاً في صفوف عامة السكان أو فئة سكانية محددة كما هي الحال لدى فئات الأقليات. ونتيجةً لذلك، لا بد من إيجاد قواعد مرنة في مجال الإدلاء بالأوراق الثبوتية.

دال - التكاليف

٦١ - تُعدّ تكلفة عملية تسجيل الولادات، في العديد من البلدان، أمراً باهظاً للغاية بحيث لا تتحمّله معظم الأسر. والتكاليف مردّها إما تحمّل مصاريف مباشرة لإجراء عملية التسجيل أو إصدار شهادة للميلاد، أو تحمّل مصاريف غير مباشرة لسدّ نفقات السفر أو تكاليف الفرص الضائعة، كما أشير إليه آنفاً^(٥٨). ولسوء الحظ أن بعض هذه التكاليف المباشرة هي تكاليف رسمية إلا أن هناك تكاليف أخرى يفرضها القائمون على عملية التسجيل، بشكل غير شرعي في محاولة منهم لابتزاز المزيد من المال من الأسر، وتلك مشكلة تصعب للغاية مكافحتها^(٥٩). وعلاوةً على ذلك، فإن بعض البلدان تفرض كذلك رسوماً أو غرامات إذا تأخرت عملية التسجيل أو تمت بعد موعدها المضروب لها. وقد يؤدّي ذلك إلى الشني عن عملية تسجيل مولد طفل. بمجرد انقضاء المهلة الأولية المحددة للتسجيل.

٦٢ - والأطفال الذين ينتمون إلى أفقر الأسر يُرجّح عدم انتفاعهم بعملية التسجيل مقارنةً بالأطفال الذين يولدون لأسر ثرية بنسبة تساوي الضعف^(٦٠). وهذا أمر يدعو إلى الرثاء خاصة نظراً لأن عملية تسجيل الولادات تُعدّ من أقوى الأدوات الكفيلة بضمان تكافؤ فرص

(٥٨) UNICEF, *The 'Rights' Start to Life* (see footnote 56), p. 23.

(٥٩) UNICEF *Birth Registration* (see footnote 34), p. 13.

(٦٠) UNICEF, *Progress for Children: Achieving the MDGs with Equity*, No. 9, September 2010

(available from www.unicef.org/publications/files/Progress_for_Children-No.9_EN_081710.pdf),

p. 45.

الأطفال فيما يخص طائفة عريضة من الخدمات، في حين لا يؤدي عدم تسجيلهم إلا إلى مفارقة فقرهم وإلى إطالة مدة تهميشهم^(٦١).

هاء- التمييز

٦٣- في العديد من البلدان يُلزم الآباء بإبراز وثائق تثبت هوياتهم وذلك للتمكّن من تسجيل أطفالهم في دفاتر المواليد. وفي الحالات التي لا يكون فيها الآباء أنفسهم مسجلين أو عندما يكونون من المهاجرين غير الشرعيين، قد يكون ذلك سبباً يحول دون تمتّع أطفالهم بحقوقهم مما يطيل أمد تهميشهم. وعلاوة على ذلك، قد يخشى هؤلاء الآباء الاتصال بالسلطات لتسجيل أطفالهم ذلك لأن الإبلاغ قد يؤدي إلى ضبطهم هم أنفسهم من قبل السلطات^(٦٢).

٦٤- وبعض الدول يرفض تسجيل أطفال غير المواطنين وخاصةً عندما لا يكونون مقيمين إقامة دائمة أو عندما يكونون من اللاجئين أو ملتسمي اللجوء. ويُعد ذلك إشكالاً نظراً لأن أطفال غير المواطنين وخاصةً أطفال اللاجئين وملتسمي اللجوء، يواجهون، بالإضافة إلى المصاعب التي يلقيها جميع الأطفال ممن يفتقرون إلى شهادات ميلاد، تحديات خاصة عندما يسعون إلى الحصول على ما يثبت الجنسية، وهم يواجهون مخاطر أشد فيما يتعلق ببقائهم في عداد عديمي الجنسية (انظر الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أعلاه).

٦٥- وتعود عملية التسجيل بفوائد هامة على البلد المضيف إذ إنها تحسّن إدارة الدولة وتوفّر معلومات حول اللاجئين وملتسمي اللجوء. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تساعد شهادة الميلاد، على المدى المتوسط إلى البعيد، في عودة اللاجئين الدائمة إلى مناطقهم الأصلية^(٦٣). كما يمكن أن تسهل عملية الإعادة إلى الوطن وتثبت النسب وتساعد الأسر في استرداد ممتلكاتهم لدى عودتهم.

٦٦- ويمكن أن يؤدي عدم تسجيل الولادة وبالتالي الافتقار إلى الإحصاءات الرسمية إلى تقدير عدد الفئات المهمشة بنسب تقل عن الأعداد الحقيقية مما يؤدي بالتالي إلى الإقلال من بروزهم للعيان^(٦٤). وقد ينبع عدم التسجيل من سياسة عامة متعمدة أو، فقط، من انعدام الإرادة السياسية اللازمة لتغيير الوضع ولكنه قد يعود إلى وجود عقبات أقل جلاءً منها الأمية والحواجز اللغوية مما يحول دون وصول الأسر إلى المعلومات حول إجراءات ومتطلبات عملية تسجيل الولادات وحول المنافع التي تعود بها.

(٦١) UNICEF, *Birth Registration* (see footnote 34), p. 1.

(٦٢) مساهمة من منتدى التعاون الدولي بشأن قضايا المهاجرين غير المؤثّقين.

(٦٣) انظر UNHCR, Conclusion on civil registration, 17 October 2013, No.111(LXIV)-2013.

(٦٤) UNICEF, *Birth Registration* (see footnote 34), p. 13.

١- الأطفال ذوو الإعاقة

٦٧- إن عملية تسجيل الولادات تحظى بالاعتراف بما كحق من حقوق جميع الأطفال ذوي الإعاقات بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد سلطت لجنة حقوق الطفل الضوء على هذه المسألة وأوضحت أن جميع الأطفال ينبغي تسجيلهم عند الميلاد. فمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة دون تمييز من أي نوع كما تقتضي ذلك المادة ٢ من اتفاقية حقوق الطفل^(٦٥). ولسوء الحظ، فإن الأطفال ذوي الإعاقات كثيراً ما يكونون بكثرة من ضمن أولئك الذين لم يجرِ تسجيلهم عند ميلادهم.

٦٨- ويعود عدم تسجيل الأطفال ذوي الإعاقة في أغلب الأحيان، إلى الأسر ذاتها. ذلك أن امتناع آباء الأطفال ذوي الإعاقات عن تسجيلهم يجعل من هؤلاء الأطفال نكراً للخدمات الاجتماعية، وعاملي الرعاية الصحية والمرافق التعليمية^(٦٦). ولاحظت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم ٩، أن الأطفال ذوي الإعاقة الذين لا يسجلون عند ميلادهم معرضون للمزيد من مخاطر الإهمال والإيذاء في المؤسسات بل وخطر الموت أيضاً^(٦٧).

٢- التمييز على أساس نوع الجنس

٦٩- رغم أن الفوارق في معدلات التسجيل المدني حسب الجنس طفيفة فإن التمييز جلي في البلدان التي لا تسمح إلا لأكبر ذكور العائلة بتسجيل ميلاد الطفل أو التي ترفض بتاتاً تسجيل الطفل بدون حضور الأب أو كلا الأبوين. ومثل هذه القوانين تميز ضد الأمهات مما قد يؤدي إلى عدم تسجيل الأطفال نظراً لعدم موافقة الأب أو لأن الطفل وُلد من سفاح^(٦٨). والأطفال الذين يولدون لنساء اغتصب، على سبيل المثال، لا يمكن تسجيلهم ولذا فإن المرأة ضحية الاغتصاب تُظلم مرتين. وعلاوة على ذلك، فإن بعض القوانين المحايدة من الناحية الجنسية، حتى وإن كانت لا تحظر، خصيصاً، على الأم تسجيل طفلها، تجعل من الصعب أو المستحيل عليها أن تفعل ذلك^(٦٩) وذلك بسبب التمييز غير المباشر أو الممارسات الثقافية. وهذه هي الحال، بشكل خاص، عندما يُولد الطفل من سفاح وقد تحجم الأم لذلك عن الاتصال بالسلطات خشية العار الذي يلحقها والوصمة الناجمة عن ذلك.

(٦٥) CRC/C/GC/7/Rev.1, para. 25.

(٦٦) UNICEF, *Promoting the Rights of Children with Disabilities*, Innocenti Digest No. 13, 2007 (available from www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/children_disability_rights.pdf), p. 4.

(٦٧) CRC/C/GC/9، الفقرة ٣٦.

(٦٨) Plan International, *Mother to Child: How Discrimination Prevents Women Registering the Birth of their Child*, March 2012 (available from <https://plan-international.org/files/global/publications/campaigns/mother-to-child-how-discrimination-english>), p. 9.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٦.

٧٠- ويمكن ملاحظة التمييز ضد المرأة كذلك في البلدان التي لا يمكن فيها للمرأة، قانونياً، أن تمنح جنسيتها لطفلها. وفي هذه الحالات إذا لم يعترف الأب بالطفل، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن يصبح الطفل في عداد عديمي الجنسية^(٧٠).

واو- التسجيل في حالات الطوارئ

٧١- يمكن للتراعات المسلحة والكوارث الطبيعية وما إلى ذلك من حالات الطوارئ أن يكون لها أثر هام على معدلات تسجيل الولادات. وتؤدي هذه الأوضاع، في حالات كثيرة، إلى وقوع موظفي دوائر تسجيل الولادات في حيرة من أمرهم مما يؤدي إلى تعطيل عمل تلك الدوائر، كما يمكن أن تؤدي إلى تفاقم العقبات القائمة أصلاً ومنها العقبات القانونية وقلّة الموارد المالية والبشرية والبعد عن مراكز التسجيل^(٧١). وعلاوة على ذلك، فإن تهجير السكان داخل حدود الدول وعبر الحدود التي تفصل بينها يمكن أن يسبب مصاعب لا بالنسبة إلى عملية التسجيل فحسب بل أيضاً بالنسبة إلى استرجاع الوثائق.

٧٢- وهناك أيضاً، خطر احتمال إتلاف سجلات الولادة نتيجة لنشوء أوضاع الطوارئ وذلك ما يمثل إشكالاً خاصاً في الحالات التي لا يوجد فيها نظام إلكتروني. وفي هذه الحالة، فإن الخطر لا يتهدد عمليات تسجيل المواليد في الوقت الحاضر بل العمليات التي تمت في الماضي أيضاً.

سابعا- أمثلة على الممارسات الجيدة

٧٣- لا بد من مقارنة ممارسات تسجيل الولادات الجيدة مع إيلاء الاعتبار للعوامل السياقية المحددة المتعلقة بالهياكل الاجتماعية والثقافية والقانونية القائمة في البلد المعني وكذلك الهياكل الخاصة بالإدارة الرشيدة ذلك أن الممارسة ذاتها إذا ما اتبعت في بلد أو سياق آخر يمكن أن تكون لها آثار جد مختلفة. ولهذا السبب، ينبغي النظر إلى الأمثلة المضروبة أدناه في سياقها المحلي دائماً.

٧٤- ففي مالي، صدر دليل المواطن إلى عملية تسجيل الولادات بخمس لغات (الفرنسية ولغة البميرا واللغة الغلانية ولغة السونغاوي ولغة التاماشيك). ولضمان تمكّن الأميين من

(٧٠) Contribution received from University of Western Cape, South Africa, available from www.ohchr.org/EN/Issues/Children/BirthRegistration/Pages/Contributions.aspx.

(٧١) مركز إينوشنتي للأبحاث التابع لليونسيف، Birth Registration and Armed Conflict (٢٠٠٧) ٢.

الاستفادة من ذلك الدليل تم أيضاً توزيع أكثر من ١ ٠٠٠ نسخة صوتية و ٦٠٠ نسخة على أشرطة فيديو^(٧٢).

٧٥- وفي العراق، نُظِّمت حملة إعلامية ووُزِّعت على اللاجئين ٢٠ ٠٠٠ نسخة من نشرة حول عملية تسجيل الولادات. ويجري الآن عرض شريط فيديو إعلامي (متاح على <http://youtu.be/ZvtSIAMXx9U>) في جميع المخيمات وفي مكاتب الشركاء المنفذين الذين تتعامل معهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكاتب التسجيل.

٧٦- وفي منطقة سيكامنغ التابعة لدائرة مافانغ في ليسوتو، اجتمعت المنظمة الدولية للرؤية العالمية (World Vision) مع مسؤولين من وزارتي الشؤون الداخلية والرعاية الاجتماعية، والزعماء وأفراد المجتمعات المحلية لمناقشة مسائل حماية الأطفال. ونتيجة لذلك، وُضعت خطة عمل اتفق زعماء الكنائس المحلية بموجبها على إلقاء عظات توعوية حول عملية تسجيل الولادات مرة في الشهر على الأقل لمدة ثلاثة أشهر، وذلك لتسهيل تسجيل أسماء الأطفال الذين هم بحاجة إلى شهادات ميلاد وذلك في أيام مخصصة، وتقديم قوائم بالأسماء لإحالتها إلى وزارة الشؤون الداخلية^(٧٣).

٧٧- ومشروع مينيمباه الذي وضعه فريق من طلاب الجامعة في جامعة نيونانغلند (أستراليا) قوامه فريق من المتطوعين الذين ينظمون أياماً لتسجيل الولادات في المدارس الابتدائية المحلية بغية إذكاء الوعي بأهمية تسجيل الولادات. ونتيجة لذلك أُتيحت الفرصة للأطفال الذين لم يُسجل مولدهم ليُسجلوا للحصول على شهادة ميلاد^(٧٤).

٧٨- وفي نيكاراغوا، تنظم وزارة شؤون الأسرة، بالتنسيق مع ديوان الأسرة والمجتمع والحياة، حملة يُوَدِّي ممثلوها، بموجبها، زيارات منزلية لتحديد أماكن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنة والذين لم يُسجلوا، ثم يجري تسجيلهم^(٧٥).

٧٩- وفي بروني دار السلام، تستخدم "أفرقة الأطباء الطائرين" المروحيات لبلوغ المجتمعات النائية ولضمان تسجيل مولد الأطفال وتقديم الخدمات الطبية أيضاً، وذلك في إطار النشاط الذي يزاوونه^(٧٦).

(٧٢) Plan International, *Count Every Child* (see footnote 19), p. 38.

(٧٣) مساهمة من المنظمة الدولية للرؤية العالمية.

(٧٤) Contribution from UNICEF Australia.

(٧٥) مساهمة من وزارة حقوق الإنسان، نيكاراغوا.

(٧٦) مسودة ورقة نقاش ووُزِّعت على المشاركين في حلقة العمل الإقليمية الخاصة بالمسجلين الوطنيين حول أفضل الممارسات في مجال تسجيل الولادات، التي شاركت في استضافتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بانكوك، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٨٠- وفي كمبوديا، بدأت حملة وطنية سيارة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ولتيسير تنفيذ تلك الحملة نقحت كمبوديا بعض الأحكام الواردة في المرسوم الفرعي الخاص بالتسجيل المدني في عام ٢٠٠٤ لإلغاء شرط صدور حكم قضائي بشأن عمليات تسجيل الولادات التي تحدث بعد انتهاء الآجال المضروبة. وجرى تدريب أكثر من ١٣ ٠٠٠ من أفراد الأفرقة المتنقلة ومن بينهم موظفو دوائر التسجيل المدني. ونتيجةً لذلك، حصل أكثر من ٩٠ في المائة من السكان على ما يثبت تسجيل مولدهم (وجرى تسجيل ولادات حوالي ١١,٧ مليون شخص خلال عام ٢٠٠٦)^(٧٧).

٨١- وفي عام ٢٠١٣، جرى اختبار نظام جديد لتسجيل الولادات في منطقة مبيغا في جمهورية تنزانيا المتحدة وذلك بإحالة البيانات إلى نظام مركزي عبر الرسائل النصية. ولا يعتمد النظام على أي جهاز تحكّم أو نظام تشغيل، ولا يتطلب أي اتصال بشبكة الإنترنت وكلّ ما يحتاج إليه هو تغطية للهواتف المحمولة ووحدة خادمة لتلقي البيانات. وقبل استهلال الحملة، لم يكن حوالي ٩٠ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات في المنطقة مسجلين وبعد مضي ثلاثة أشهر لم يتجاوز عدد غير المسجلين ٢٩ في المائة^(٧٨).

ثامناً- ما الذي ينبغي عمله للمضي قدماً

٨٢- إن إعمال حق الجميع في تسجيل الميلاد بشكل شامل هو من الأمور الأساسية لحماية الأطفال وإعمال حقوقهم الإنسانية الشاملة على النحو الكامل. ذلك أن التسجيل يضع أسس الوجود القانوني للفرد ولعدمه عواقب تلازمه طوال حياته.

٨٣- وتسجيل الولادات أمر أساسي لتجميع بيانات الحالة المدنية اللازمة لوضع السياسات العامة وإيتاء الخدمات. ويمكن للبيانات الديمغرافية التي تنتج عن هذا النشاط أن تساعد على اقتفاء أثر السكان وتقديم معلومات يمكن بها تحديد المجالات التي يمكن تحسينها، وهذا الأمر على درجة خاصة من الأهمية في مجالات مثل وفيات الأطفال ووفيات الأمومة والمساواة بين الجنسين.

٨٤- ومن أبسط المسؤوليات المؤسسية التي تتحملها حكومة ما إعطاء الفرد هوية قانونية. وهذا الأمر جوهرى حتى تكون الإدارة رشيدة. وعليه فإن نظم التسجيل المدني والأحوال المدنية التي تعمل على ما يرام تكتسي أهمية حاسمة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(٧٧) Good practices identified by the delegate of Cambodia at the Regional Workshop of National Registrars on Best Practices in Birth Registration (see *ibid.*). See also Plan International, *Count Every Child* (see footnote 19), p. 45

(٧٨) UNICEF, *A Passport to Protection* (see footnote 3), p. 92

٨٥- ومع ملاحظة بذل الدول، على مختلف المستويات، جهوداً لضمان تسجيل الولادات، فإن الطريق ما زال بعيداً قبل أن يصبح هذا الحق في متناول الجميع. وعند وضع نُظم دائمة ومستدامة للتسجيل المدني والأحوال المدنية، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، لا بد للدول أن:

(أ) تكفل توافر فرصة تسجيل الولادات أمام الجميع بدون تمييز أيّاً كان سببه بما في ذلك وضع الطفل أو وضع والديه فيما يتعلق بالهجرة أو الأصل الاجتماعي أو الأصل الإثني، أو اللغة أو المولد خارج الإطار الشرعي؛ ولهذا الأمر أهميته الأساسية بالنسبة إلى الأطفال والأسر ممن يعيشون في ظروف هجرة غير قانونية، وبالنسبة إلى اللاجئين وطالبي اللجوء وكذلك الأطفال الذين ينتمون إلى فئات مهمشة؛

(ب) تحسّن استفادة الأفراد الذين يعيشون في مناطق ريفية من عملية التسجيل وذلك عن طريق الاستفادة من أحدث التطورات الطارئة على تكنولوجيا المعلومات والحلول التقنية المبتكرة من أجل تحسين نظم تسجيل الولادات والتسجيل المدني والأحوال المدنية؛

(ج) اعتماد إجراءات إدارية مبسّطة تسمح بالمرونة فيما يتعلق بمتطلبات تسجيل الولادات لضمان عدم حرمان الأفراد من التسجيل؛

(د) استعراض القوانين واللوائح الإدارية التي تفرض تسديد رسوم على عملية تسجيل الولادات أو تفرض عقوبات على عمليات التسجيل التي تقع بعد الآجال المضروبة أو المتأخرة. وينبغي أن تكون عملية التسجيل مجانية بالكامل وينبغي اتخاذ تدابير لضمان تسجيل الأطفال الأكبر سناً والبالغين ممن لم يُسجلوا وذلك بأسلوب متكامل وشامل يحمي الفرد؛

(هـ) إجراء تقييم شامل لنظمها القائمة في مجالي التسجيل المدني والأحوال المدنية، وذلك بأساليب منها رصد وقياس الأدوار التي تضطلع بها تلك النظم ومدى ملاءمتها لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان؛ وينبغي أن يحدث ذلك بهدف وضع استراتيجية متماسكة الغرض منها تحقيق تسجيل الولادات الشامل، وتفصل المسؤوليات المتحملة في إطار الموازنات، وتخصّص ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لنظام تسجيل الولادات والأحوال المدنية. وينبغي تقديم تدريب كافٍ للموظفين لتطبيق نهج يراعي مصلحة الطفل وقائم على الحقوق، كما يراعي بالتحديد أحوال الضعف المحددة التي يمر بها الطفل، ويمثّل تماماً للالتزامات التي تتحملها الدول بموجب اتفاقية حقوق الطفل وسائر صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية؛

(و) ضمان أن تكون المسؤوليات ومهام المساءلة التي تتحملها الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية التي تعمل في مجالات تسجيل الولادات والتسجيل المدني

والأحوال المدنية، ضمن ولايات قانونية متوائمة وأن يسير عملها على نحو متناسق. وينبغي أيضاً اتخاذ إجراءات لتذليل العقبات القائمة التي تحول دون الإدارة الفعالة لنظم التسجيل المدني والأحوال المدنية والتي يمكن للجهات المانحة وشركاء التنمية تنسيق الدعم الذي تمنحه بصدددها. وينبغي أن تكون الاستراتيجيات الرامية إلى تلك النظم ابتكارية وأن تنظر في استخدام التكنولوجيا، حسب الاقتضاء. وينبغي للدول أن تكفل مشاركة العاملين والشركاء مع الجهات صاحبة المصلحة ممن يعينهم الأمر، بما في ذلك شركات تقديم خدمات التكنولوجيا، من أجل السعي إلى إيجاد الحلول التي تسد احتياجات النظم الوطنية للتسجيل المدني والأحوال المدنية، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ز) أن تشارك في المبادرات الحكومية الإقليمية من أجل تحسين عمل السجلات المدنية؛

(ح) أن تنظر في مسألة تبادل المهام فيما بين القائمين على تسجيل الولادات والهياكل والخدمات القائمة مثل الصحة والتعليم، للسماح بتقريب عملية تسجيل الولادات من السكان قدر الإمكان؛

(ط) استنهاض المجتمعات المحلية، بالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، لإذكاء الوعي بأهمية عملية تسجيل الولادات ولا سيما بالنسبة إلى الفئات المهمشة. وينبغي النظر في المساعدة التي يمكن أن يقدمها أفراد المجتمع المحلي الذين يحظون بالاحترام مثل الزعماء الدينيين وحكماء القرية والمستشارين المنتخبين محلياً، بما يسمح للمجتمعات المحلية أن تجد حلولاً تناسبها ويجعل من هذه العملية أمراً يكتب له الدوام في المدى البعيد. وينبغي للسلطات أن تبني على الهياكل المجتمعية الموجودة بالفعل وتستفيد من مختلف الزعامات حتى تشعر المجتمعات المحلية بأنها تملك زمام أمرها ومن أجل ضمان إذكاء الوعي بالفوائد الناجمة عن عملية تسجيل الولادات.